مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال الندوة الانتخابية التي عقدها أمس الأول في منطقة خيطان

الجاسر: عدم الالتزام بالدستور وراء تردّي الخدمات الصحية والتعليمية في الكويت

وصف مرشح الدائرة الثالثة باسل جاسر الجاسر الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الموجودة في الكويت بالمتردية بسبب غياب التنمية والرؤية المستقبلية بنوعيها القريبة والبعيدة المدى وعدم الالتزام بالدستور، لافتا إلى أنه لو كان نواب مجلس الأمة السابقون شديدين في الرقابة مع الحكومة لما وصل الحال الى ما هو عليه الآن، علما بأنه لا يخفى على أحد أن الدستور يلزم الحكومة فور تشكيلها بأن تقدم برنامج عملها لمدة أربع سنوات بل وعليها أن تقدم تقريرا سنويا لما انجزته وما تبقى من برنامجها.

وأضاف الجاسر خلال الندوة الانتخابية التي عقدها امس الاول في منطقة خيطان: ان حال الوطن لا يسر حيث يشوبه الكثير من التردي على مختلف الاصعدة خصوصا سيادة القانون والبطالة المقنعة لافتا إلى أن هناك ما يزيد على 40 ألف طلب في الخدمة المدنية بانتظار التوظيف فضلا عما يقارب الـ 100 ألف طلب يوجد في الاسكان دون جدوى وكذلك مشكلة مخرجات التعليم وما يواجهه ابناء الكويت من العمل في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية.

وأوضح الجاسر ان الحكومة منذ عام 1992 تقدم برنامجا انشائيا لا علاقة له بالميزانية ولا توجد فيه رؤية مجرد «كلام فاضي» على حد تعبيره مشيرا الى ان نواب الأمة لم يقوموا بدورهم المنوط بهم من الرقابة والتشريع على الوجه الأكمل فلم يقوموا الحكومة ولم يلزموا بتطبيق الدستور.

وشدد على ضرورة ان يختار الناخبون رؤية انتخابية وبرنامجا انتخابيا صريحا من خلال المفاضلة بين المرشحين حول ما يقدمونه في برامجهم، داعيا إياهم إلى محاسبته على اساس ما حققه من برنامجه الانتخابي المعلن وزاد ان ما تروج له بعض التيارات السياسية والكتل بأنه لا مجال للعمل الفردي داخل البرلمان هو عار عن الصحة لاسيما ان الدستور يقوم على النائب الواحد الفردي.

الجاسر متحدثا خلال الندوة (قاسم باشا)

واضاف الجاسر ان المشكلة تكمن في عدم توافر الارادة للاصلاح وتحقيق التنمية محذرا من تراجع الكويت، مستدركا بأن هناك مشكلة الكهرباء والماء التي طرأت منذ ما يقارب الـ5 سنوات في البلاد، مرجعا ذلك الى الاختيار السيئ للناخب لمن يمثله تحت قبة البرلمان، لافتا الى ان الكتل البرلمانية لا يشغلها فور اعلان نتائج الانتخابات سوى الحصول على المقاعد الوزارية ومناصب الوكلاء والمديرين داخل وزارات ومؤسسات الدولة، مؤكدا على أن غالبية النواب ليس لديهم أدنى رؤية انتخابية وانه للاسف المواطنون ينتخبون اشخاصا ويصنعونهم لاجل ان يقدسوهم بل ان هؤلاء النواب يضربون المبادئ الدستورية الثلاث وهي العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص حيث يختار الوزراء على اساس انتمائهم السياسي وبناء على رضا الكتل السياسية عنه وايضا الوضع بالنسبة لغالبية المناصب القيادية، مشددا على ضرورة صدور تشريع ينظم التعيينات في المناصب القيادية من خلال ربطها بالانجازات الوظيفية للشخص الذي يقع عليه الاختيار في شغل منصب قيادي ما، مشيرا الى ان القوانين فاسدة حيث تنظم عمليات التعيين غير انها في النهاية تنص على انه يحق للوزارة او الادارة ان تستثني من كل أو بعض الاشتراطات وكأنها واسطة محصنة بالقانون، داعيا الى ضرورة اصلاح هذه القوانين والانظمة واللوائح المنظمة لادارات ومؤسسات الدولة.

وحول المشكلات التي تعاني منها منطقة خيطان كشف الجاسر انها اشكاليات ليست صعبة الحل او مستحيلة وانما تتطلب ارادة ومثابرة واخلاصا في طرح القضية، مؤكدا انه سوف يقوم بإنشاء لجنة من 12 شخصا من قاطني خيطان يمثلون مختلف القطع السكنية للتباحث حول اقتراح افضل الحلول المنطقية والعادلة لمشكلات هذه المنطقة، مؤكدا انه سوف يتبنى تلك الحلول بكل ما اوتي من قوة بل سيكون لها المحامي المدافع عن حقوق قاطنيها بما يعود عليهم بالراحة والامن والاستقرار.

وكان الجاسر قد تحدث عن اسباب خوضه السباق الانتخابي، ورفضه دعوة المقاطعة، قائلا: انه من الواجب ان تكون هناك اسباب منطقية او قانونية، او دستورية للمقاطعة، ولكن المعارضة لم تحدد أيا منها، وإذا كانت المقاطعة على مرسوم صاحب السمو الأمير، بتغيير قانون الانتخابات من أربعة أصوات الى صوت واحد، فكان امامهم طريقان بدلا من الغوغائية وقطع الطريق على الناس، وهما خوض الانتخابات، وفي حال نجاحهم يرفضون المرسوم، عندما يعرض عليهم في أول جلسة انعقاد، او ينتظرون لحين انتهاء الانتخابات ثم يذهبون الى المحكمة الدستورية للطعن على المرسوم، مضيفا ان هؤلاء يتحدون المجتمع الكويتي، والقيادة السياسية، ويحاولون فرض ارادتهم على الجميع بالغضب، وهم بذلك يكسرون قواعد اللعبة الديموقراطية والأطر الدستورية، ويعرضون امن البلاد، واستقرارها للخطر، فصاحب السمو مارس حقه الدستوري في إصدار مرسوم الضرورة، ومن حق المعارضة ان يقاطعوا، ولكن لا يرهبون المواطنين الذين يرغبون في المشاركة، تحقيقا لرغباتهم واجنداتهم الخاصة، لافتا الى ان نسبة المقاطعة في الانتخابات الماضية فاقت الـ 46٪، ولم يتكلم أحد، مطالبا المواطنين بالمشاركة في العملية الانتخابية لرسم مسيرة الكويت نحو الاصلاح، وتطبيق سيادة القانون.

● محمود فاروق

يفتتح مقره الانتخابي في حطين اليوم

سعدون حماد يشيد بنزاهة وحيادية القضاء

أشاد النائب السابق ومرشح الدائرة الثالثة سعدون حماد بنزاهة القضاء الكويتي وحياديته قراراته واحكامه، مؤكدا ان استقلالية السلطة القضائية وتطوير قانون القضاء اصبحا قضية مهمة ومرتكزا اساسيا لدعم اسس الدولة في اطار الدستور ولابد ان يكون لمجلس الامة المقبل دور عاجل لدعم القضاء من خلال وضع القوانين اللازمة له على سلم اعماله لتعزيز استقلاليته.

جاء ذلك عقب قرار المحكمة الادارية التي حكمت بإعادة عدد من المرشحين المشطوبين من قبل اللجنة العليا للانتخابات، وهو من بينهم، لاسباب تتعلق بجنح وبعض القضايا البسيطة، مشيرا الى انه كان يتوقع صدور مثل هذا الحكم لأنه من غير المعقول ان يتم شطب المرشحين لمجرد جنح صحافة وقضايا بلدية، فنحن في دولة قانون ومؤسسات ودستور، والاحكام تقاس ضمن اسس ومبادئ الدول الديموقراطية ذات القضاء المستقل والنزيه والمحايد.

واكد حماد ان القضاء هو الملاذ الاخير لجميع المواطنين ولا يمكن ان يقع الظلم على من يعيش على ارض الكويت التي يشهد لقضائها بالشفافية والحيادية.

من ناحية اخرى اعلنت اللجنة الاعلامية لمرشح الدائرة الثالثة النائب السابق سعدون حماد العتيبي افتتاح مقره الانتخابي للرجل مساء اليوم الثلاثاء بعد صلاة العشاء في منطقة حطين - شارع دمشق بجانب صالة افراح الجيعان، وستقام بالمناسبة ندوة بعنوان «لماذا الشطب.. ولماذا المشاركة؟».

سعدون حماد

أكد أن الكل حزين على حال البلد

النون: عدم وجود الخطة خلق خللاً كبيراً

استغرب النائب السابق ومرشح الدائرة الرابعة د.براك النون عدم وجود خطة تنموية طويلة المدى تسير عليها الحكومة طوال السنوات الماضية حتى تلتزم بها وتحاسب على ضوئها الامر الذي جعل وجود خلل كبير في العلاقة بين السلطتين لعدم وجود خطة يتم وفقها تنظيم سير عمل السلطات فيما بينها، لافتا الى ان كل دول العالم تقر خطة عمل واضحة المعالم تنموية لا لبس فيها ولا تتغير بتغير الحكومات.

وقال النون «هل يعقل ونحن في دولة المؤسسات والقانون ولا توجد لدينا خطط واهداف نعمل على تنفيذها حتى تلتزم كل سلطة على حدة بتنفيذ ما هو مطلوب منها وفق الخطة الموجودة»، مشيرا الى ان غياب التنسيق والتخطيط والرؤية الحكومية الواضحة وعدم المتابعة وراء تفاقم المشاكل بين السلطتين خلال الفترة الماضية الامر منا يحتم وجود عمل وتنسيق جاد وآلية واضحة بين وزارات الدولة للخروج بخطة عمل تسير وفقها الحكومة.

وشدد النون على ضرورة ان تكون الخطة التي يتم رسمها طويلة لمدة عشر سنوات فما فوق بحيث يكون عمل اي حكومة تاتي مكملا لعمل الحكومة التي سبقتها وليس بالضرورة ان يكون لكل حكومة برنامج يختلف كثيرا عن التي قبلها الا اذا اتت ظروف جديدة يتم تعديله بما يتناسب والمتغيرات التي طرأت لانه لا يجوز بأي حال من الاحوال انه كلما اتت حكومة جديدة تنسق عمل الحكومة السابقة لها، ناهيك عن انشغال السلطتين في التناحر فيما بينهما متسائلا لمصلحة من هذا التناحر ومن هو المستفيد؟ موضحا ان ذلك الامر ينعكس سلبيا على الكويت.

براك النون

رأى أن الخدمات التعليمية في البلاد مأساوية

اللامي: نحتاج إلى فتح فرعين لـ«التطبيقي» بالجهراء

أكد مرشح الدائرة الرابعة منديل اللامي المطيري ان إستراتيجية التخطيط للتعليم مفقودة وليس هناك تخطيط في هذا الجانب من قبل الحكومة التي أهملت الجانب التعليمي ولم توله اي اهتمام بدليل عدم قدرة الجامعة على استيعاب مخرجات التعليم العام وتقاعس الحكومة في الإسراع ببناء جامعة الشدادية والتي لايزال موقعها خاويا تذروه الرياح.

وقال اللامي: ان التنمية الحقيقية هي التنمية البشرية والتي تعتمد على التعليم كركيزة أساسية، وإذا كانت الحكومة لا تهتم بالجانب التعليمي ولا تعتبره من أهم أولوياتها فإن كل تنمية تنشدها لن تتحقق. وانتقد تقاعس الحكومة في توفير الخدمات والمرافق التعليمية في الدائرة الرابعة والتي تشهد نموا مطردا في عدد السكان، مشيرا إلى ان واقع الخدمات التعليمية في هذه الدائرة مأساوي. وقال اللامي ان مناطق الدائرة الرابعة من أكثر المناطق عددا في السكان والزيادة فيها آخذة في التنامي مع إنشاء مناطق سكنية جديدة الا ان مرافق التعليم فيها لاتزال قديمة ومتهالكة وغير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة والأهالي يعانون كثيرا نتيجة هذا الوضع الذي لم تحرك الحكومة تجاهه اي ساكن، مشددا على أهمية افتتاح أفرع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في محافظة الجهراء لتخفيف المعاناة عن الطلاب والطالبات.

منديل اللامي

الموزيري للقضاء على الازدحام المروري

دعا مرشح الدائرة الرابعة بدر الموزيري إلى استحداث قانون مروري جديد يمنع تجديد أو سريان رخص القيادة الخاصة بالخدم والسائقين التابعين للمادتين 18و20 في قانون الإقامات لما يشوبها من تحايل على القانون، حيث يحصل المقيمون ضمن تلك المادة على إجازات قيادة ثم يقومون بتغيير كفيلهم ووظيفتهم من سائق إلى أي مهنة أخرى دون محاسبة وقد يسافرون ليدخلوا البلاد وفق مواد جديدة، مما يسبب فوضى مرورية عارمة، مستغربا من مساواة رخص القيادة للوافدين والخدم السائقين برخص الكويتيين في المعاملة والامتيازات.

وعلى صعيد متصل، أكد الموزيري ان ظاهرة الازدحام المروري في شوارع الكويت تكاد تعم جميع الشوارع الرئيسية والفرعية ولم تعد مرتبطة بإجراء إصلاحات او توسعات في هذا الشارع أو ذاك، أو مع هطول المطر او جراء حادث مروري فهذه الأسباب لم تعد أساسية ليحدث الازدحام وتغص الشوارع. وبين ان المشهد المزدحم نفسه الذي يتكرر بصورة دورية سيستمر ان ظل الوضع كما هو عليه، فأسراب السيارات تغطي جميع الشوارع، والاختناقات سمة مشتركة في الطرق لعدم وجود خطة فعالة لتنظيم المرور، مشدد على انه يجب وضع خطة لتنظيم المرور في جميع أنحاء الكويت للانتهاء من المشهد الذي تكرر يوميا.

ولفت الى ان مشكلة الازدحام المروري يبدو انها مستعصية على الحل على الرغم من المحاولات التي تقوم بها الجهات المعنية بين فترة وأخرى ولكنها في كل الأحوال لم تغير من الواقع المرير شيئا فالطرق السريعة من الدائري الأول الى السادس مازالت هي نفسها لم تتطور منذ السبعينيات.

بدر الموزيري

حديث جانبي بين الجاسر وناخبيه

جانب من الحضور

الجاسر أثناء سير الندوة

الجاسر مع عدد من الحضور

أبناء الدائرة الثالثة في مقر الجاسر